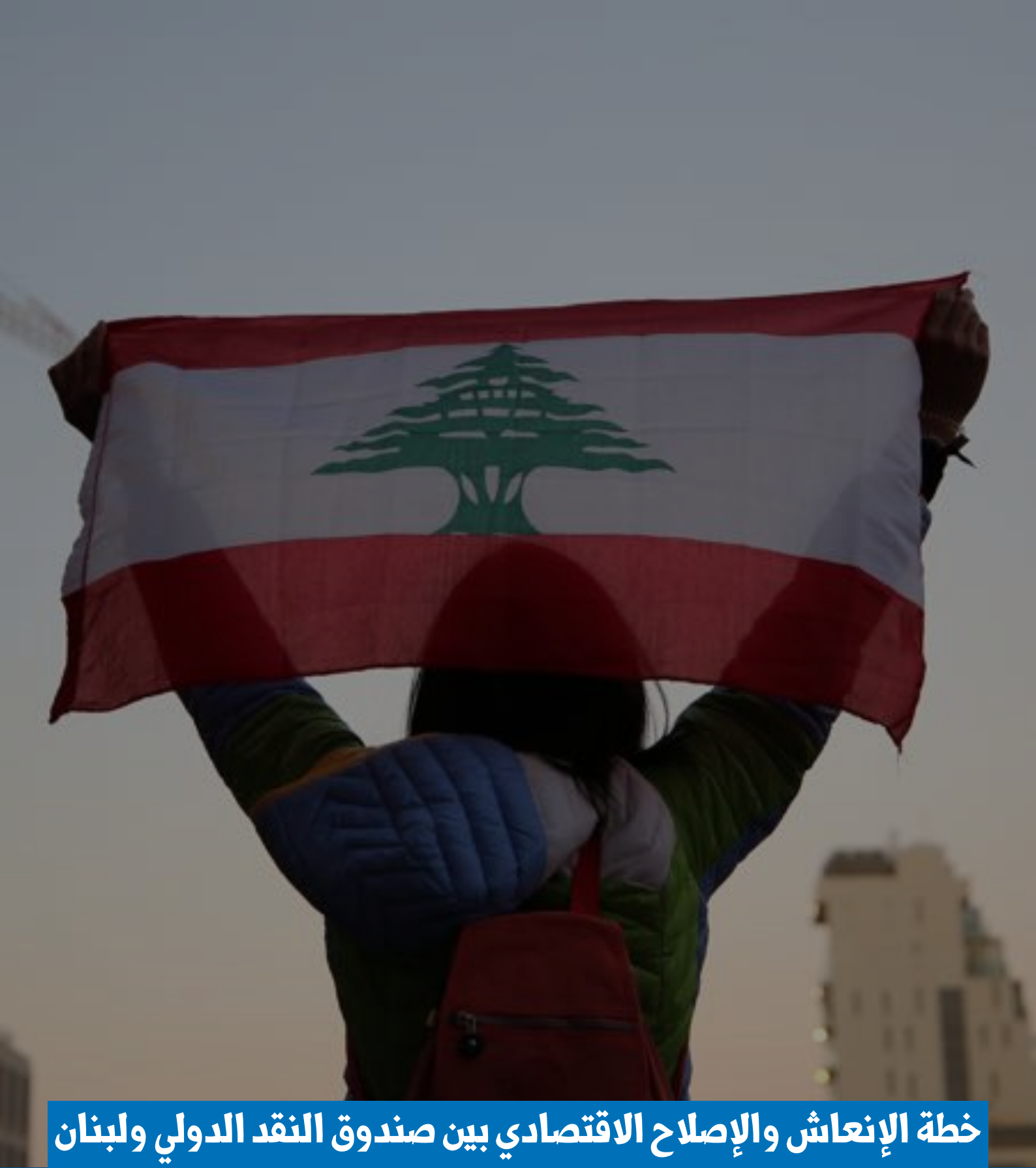

خطة الإنعاش والإصلاح الاقتصادي بين صندوق النقد الدولي ولبنان

الآثار المترتبة على أنظمة العدالة الاجتماعية والفجوة بين الجنسين

AUB
American University of Beirut
الجامعة الأميركية في بيروت

Asfari Institute for
Civil Society and Citizenship
معهد الأصفري
للمجتمع المدني والمواطنة

This comes part of a partnership between MALALA FUND , Asfari Institute and Issam Fares Institute to implement a high level policy project entitled : "Setting an inclusive framework for human security and social justice within the IMF and GoL Restructuring and Reform Plan: Education an equalizer and enabler."

Amidst alarming increase in poverty levels and exacerbating inequalities in Lebanon, the current restructuring adjustment plan being negotiated between the International Monetary Fund (IMF) and the Government of Lebanon (GoL) should not be falling on the already strained poor and middle class.

In this context, the Project aims to influence the recovery and restructuring plan by designing an inclusive policy framework that will be adopted by a broad coalition of actors. This would involve initiating a constructive nation-wide dialogue grounded in evidence to ensure a unified, multi-level action plan that calls for a stronger social contract and an increased fiscal space for social justice. The action plan will aim to incorporate the needs and priorities of all population in Lebanon; consider the gendered implications of austerity policies, particularly towards the most vulnerable groups such as women and girls; and to lay the foundation for a new social contract that centralizes inclusive and quality education as an equalizer and enabler and invests in public systems and social sectors.

Views in the document do not necessarily represent that of Malala Fund and the American University of Beirut but that of the author.

تأتي هذه الورقة كجزء من الشراكة بين صندوق ملالا العالمي ومعهدي الأصفري وعصام فارس لتنفيذ مشروع سياسات رفيع المستوى بعنوان: " نحو إطار شامل للأمن البشري والعدالة الاجتماعية في خطة التعافي بين لبنان وصندوق النقد الدولي: محورية التعليم في التمكين والمساواة."

وسط الزيادة المقلقة في مستويات الفقر وتفاقم عدم المساواة في لبنان، لا ينبغي أن تتحمل الطبقات الفقيرة والمتوسطة المرهقة بالفعل تكلفة الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة الحالية التي يجري التفاوض بشأنها بين صندوق النقد الدولي والحكومة اللبنانية. في هذا السياق، يهدف هذا المشروع إلى التأثير على خطة التعافي وإعادة الهيكلة من خلال تصميم اطر سياسات شاملة يتم اعتماده من خلال تحالف عريض من الجهات الفاعلة. وسيشمل ذلك إطلاق حوار بناء يشمل جميع الأطراف قائم على الأدلة لضمان خطة عمل موحدة ومتعددة المستويات تدعو إلى عقد اجتماعي أقوى ومساحة وتمويل مالي أوسع لدعم أجندة العدالة الاجتماعية.

تهدف خطة العمل إلى دمج احتياجات وأولويات جميع السكان في لبنان والنظر في آثار سياسات التقشف على النوع الاجتماعي، لا سيما تجاه الفئات الأكثر ضعفاً مثل النساء والفتيات؛ ووضع الأساس لعقد اجتماعي جديد يركز على جودة التعليم وشموليته كعامل يساعد على تحقيق التوازن والتمكين بين فئات المجتمع ويستثمر قي النظم العامة والقطاعات الاجتماعية .

الآراء الواردة في الورقة لا تمثل بالضرورة وجهة نظر صندوق ملالا والجامعة الأمريكية في بيروت ولكن آراء المؤلف .

تمهيد:

يهدف هذا التقرير إلى وضع تصور حول تأثيرات برنامج صندوق النقد الدولي على وضعية النساء في لبنان، حيث يعول هذا البلد المضطرب على قرض من صندوق النقد الدولي بقيمة 3 مليارات دولار في ظل أزمة مالية واقتصادية. رجح البنك الدولي أن تحتل مرتبة بين المراتب الثلاث الأول ضمن الأزمات الأكثر حدة على مستوى العالم منذ منتصف القرن التاسع عشر (البنك الدولي، المرصد الاقتصادي اللبناني، 2021)، وانطلقت الأزمة قبل سنة من انتشار فيروس كورونا والانفجار الضخم الذي دمّر مرفأ بيروت في 4 آب 2020 .

وتم التوصل إلى اتفاق بين السلطة اللبنانية وفريق صندوق النقد الدولي على مستوى الموظفين في نيسان 2022، على برنامج تصحيح اقتصادي ومالي مدته أربع سنوات، ويهدف البرنامج "إلى تحفيز النمو وتوفير فرص عمل ووضع لبنان على سكة التعافي والنهوض بعدما انكمش الاقتصاد بأكثر من 60٪ خلال السنتين الفائتتين، وانهار سعر صرف الليرة، ووصل التضخم إلى مستويات عالية جداً، ووصل مستوى الفقر إلى حد لم يشهد لبنان له مثيلاً في تاريخه الحديث". (تصريح نائب رئيس الحكومة اللبنانية سعادة الشامي في 7 نيسان 2022).

يسلط هذا التقرير الضوء على تجاهل صندوق النقد الدولي خلال مفاوضاته مع السلطات اللبنانية (وفقاً لتتبع البيانات والتصريحات الصادرة عن الطرفين) تأثيرات البرنامج الاقتصادي المزمع تطبيقه على النساء، وهن ينتمين إلى واحدة من الفئات الأكثر تأثراً بسياسات التقشف، وتجميد التوظيف، وزيادة الضرائب، وغيرها من الإجراءات التي يشترطها الصندوق قبل توفير تمويلاته.

وتتعزز فرضيات تزايد التحديات التي تواجه نساء لبنان بعد انخراط الأخير في تطبيقٍ برنامج صندوق النقد، من خلال التجارب العالمية التي تشير إلى أن التفاوت في الدخل في البلدان التي تلقت قرضًا من صندوق النقد الدولي زاد بمعدل 6.5٪ سنويًا لمدة ثلاث سنوات بعد تنفيذ التدخل.

وفي ظل الفجوة في الرواتب بين الجنسين في لبنان، وسيطرة عقلية التضحية بوظائف الإناث في مقابل إبقائها للذكور، تتصاعد المؤشرات التي تدل إلى أن تجميد التوظيف وخفض الإنفاق في الإدارات العامة وإعادة هيكلة قطاعات اقتصادية، سينتج عنه إخراج قسري للنساء من سوق العمل. فقطاع المصارف مثلاً الذي يطلب صندوق النقد الدولي إعادة هيكلته تشكل النساء فيه 48٪ من إجمالي العاملين.

أيضاً تبرز تأثيرات زيادة الضرائب غير المباشرة على النساء، إذ أن هذا النوع من الضرائب ومنها الضريبة على القيمة المضافة مثلاً، لا يأخذ بالاعتبار خلال الاقتطاع أي فروق في الأجر أو الوضعية الاجتماعية والمعيشية بين الذين ستقتطع الضريبة من أجورهم. وفي فروق الأجر، الدفة دائماً تعادي النساء .

وبشكل عام، فإن تأثير التقشف على النساء يعتبر محورياً، حيث إن خفض الدولة الإنفاق العام يستدعي تقليص الإنفاق على خدمات الصحة والتعليم العام، ما يحول مهمة تعويض النقص للنساء من خلال أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر في المنزل. كما أن تراجع الإنفاق على التعليم بموازاة تقلص القدرة الشرائية للأسر من جراء التضخم وتزايد الفقر والبطالة يزيد من احتمالات حرمان الإناث من التعليم، خاصة مع وجود أرقام تشير إلى أن أولوية نسبة لا يستهان بها من الأسر اللبنانية خلال الأزمات تصب في خانة تعليم الذكور والتضحية بتدريس الإناث.

ولا تشي التجارب العالمية والعربية مع صندوق النقد الدولي بنتائج مشجعة، إذ أن نسب التضخم والفقر والبطالة ارتفعت في الدول العربية التي خاضت ولا تزال تخوض تجربتها مع صندوق النقد، وسط ارتفاع التكاليف التي تتحملها النساء، إن كان سوق العمل، أو في المجهود غير مدفوع الأجر في البيوت.

رشا أبو زكي

الفهرس

تمهيد---------- 1

مقدمة: لبنان على طريق صندوق النقد الدولي: مسار تهميش النساء---------- 3

فجوات بين خطاب صندوق النقد وسياسته---------- 4

تأثير خفض الوظائف على النساء في سوق العمل اللبناني---------- 5

خفض فاتورة القطاع العام: النساء الحلقة الأضعف---------- 5

تداعيات الضرائب غير المباشرة على النساء---------- 7

تفاوت الرواتب يثقل الحمل على النساء العاملات---------- 7

انعكاس الأزمات على فقدان وظائف النساء في لبنان ---------- 8

تراجع رواتب العاملات في السوق اللبناني---------- 8

التقشف يستهدف النساء: تهديد مزدوج للصحة والعمل غير المدفوع---------- 8

التقشف يزيد عمل النساء غير مدفوع الأجر---------- 9

تناقص فرص الرعاية الصحية للنساء---------- 10

حرمان النساء من التعليم وارتفاع مستوى العنف ضدهن---------- 10

تجارب عربية غير مشجعة: أرقام من مصر وتونس والأردن---------- 11

ازدياد نسب الفقر والتضخم وتأثر النساء في سوق العمل---------- 12

المراجع---------- 15

لبنان على طريق صندوق النقد الدولي: مسار تهميش النساء

يستعد لبنان لمفاوضات مع صندوق النقد الدولي، بغية الحصول على قرض، بعدما عصفت به أزمات متتالية شديدة القسوة. في عام 2019 سقطت آخر الأوراق التي كانت تخفي الانهيار النقدي والمالي العنيف، ليمر بعاصفة لا تقل ضراوة خلفها فيروس كورونا على الاقتصاد المأزوم أساساً، وصولاً إلى انفجار مرفأ بيروت في 4 آب 2020، والذي دمر أجزاء كبيرة من العاصمة. بين كل هذه الأحداث، كانت الأحزاب تمعن في الإفقار، وتعيد شد العصب المذهبي والطائفي لأتباعها، وتخلق المزيد من القنوات الاقتصادية الموازية لتزيد من إحكام سيطرتها على الخدمات والناس.

في كل هذه المراحل، كانت أزمات النساء في لبنان تتعمّق. هنّ من أكثر المتضررات من فقدان الوظائف بسبب الأزمة الاقتصادية وتداعيات كورونا. هن من أكثر المتأثرات بخفض النفقات العامة. هن من زادت ساعات عملهن غير المدفوع في البيوت، هن أكثر ضحايا العنف المنزلي والجرائم التي أصبحت شبه يومية، ما يقرب من 81000 من المتضررين من انفجار المرفأ من النساء بين 49-15 سنة وفق مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. وهن من أكثر من يدفع كلفة فشل المنظومة الحاكمة وفسادها ومحاولاتها تحميل الفئات الأضعف الفاتورة الكبرى لانهيار اقتصادي وصفه البنك الدولي بأنه من المرجح أن يكون من ضمن أسوأ ثلاث أزمات اقتصادية في العالم خلال 150 عاماً.

لا مهرب أمام السلطة الحاكمة، لا يمكنها بناء ما دمرته بعدما نهبت كل شيء، ولا يمكنها الانسحاب أمام غضب الناس كونها قد تتعرض لمحاسبة إن أفلتت قبضتها عن الناس والمؤسسات والسلطات العامة خاصة القضائية منها. لم يعد أمامها سوى "روشتة" صندوق النقد الدولي الشهيرة، لتطيل عمر النظام وعمرها.

تضم مكتبة العالم آلاف الدراسات والكتب التي تتحدث عن أثر برنامج صندوق النقد الدولي السيء على الفئات المستضعفة، وتخص النساء بالمئات منها لبحث آثار برامج الصندوق على وضعية المرأة الهشة بالأساس في غالبية المجتمعات التي تواجه الأزمات.

ليس ظلماً أو مبالغة القول إن ما قامت به الأحزاب التي تقاسمت السلطة طوال السنوات الماضية أو حمت المنظومة، تفوق صندوق النقد قهراً للناس وخاصة النساء.

لبنان الذي بدأ مفاوضات على مستوى الموظفين مع صندوق النقد، منهوب تماماً. أموال الناس محتجزة في مصارف تضم في مجالس إداراتها أكثر من مئتي سياسي. سياسيون ومصرفيون ومحظيون هربوا خارج البلاد ملايين الدولارات. مؤسسات الدولة يعيث بها الخراب من جراء الصفقات والفساد والفشل. منظومة العدالة الضريبية مختلة تماماً لصالح قلة قليلة من الأثرياء. وقبل بدء صندوق النقد بأوامره في تحرير سعر الليرة، كانت الأخيرة تعيش انهياراً أمام الدولار. وقبل إعلان توصية الصندوق برفع الدعم، كانت السلطات قد بدأت برفعه.

إلا أن الأسوأ يجر الأسوأ. إن حققت السلطة مطالب الصندوق، سيأتي الأخير بالمزيد من إجراءات "شد الحزام". في حالة لبنان، الشد أكثر قد يوصل إلى اختناق الناس. وفي هذه المعادلة من المتوقع أن النساء تحديداً سيواجهن مرحلة أكثر صعوبة من تلك السائدة حالياً.

مشكلة الصندوق مع السياسات التي تزيد قهر النساء ليست سراً. في العام 2020، أصدرت منظمة "أوكسفام" تقرير "صندوق النقد الدولي ولبنان.. المسار الطويل"، دعت فيه صندوق النقد إلى تدابير تتجاوز زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل وتركز بدلاً من ذلك على تحسين شروط وأحكام توظيفهن فضلاً عن الاندماج العادل في الاقتصاد. وبيّنت المنظمة الدولية تأثيرات نموذج سياسة الاقتصاد الكلي التقليدي الذي يروج له صندوق النقد الدولي تاريخياً على النساء.

فجوات بين خطاب صندوق النقد وسياسته

يطلب الصندوق مجموعة من الشروط لصرف القروض، إجراءات لضبط المالية العامة التي تقوم على مجموعة من الخطط المرتبطة بالتقشف وضمناً خفض كل من فاتورة رواتب القطاع العام والإنفاق الاجتماعي وخصخصة أصول الدولة والخدمات الأساسية. وكذا فرض ضرائب أعلى على الاستهلاك، مثل زيادة ضريبة القيمة المضافة والضرائب التنازلية الأخرى. خفض الضرائب على الشركات والتعريفات التجارية وأخيراً إدخال ترتيبات على سوق العمل وتخفيف المفاوضة الجماعية.

تشرح اوكسفام أن هذا النهج تعرض لانتقادات شديدة من قبل الكثيرين لفشله في معالجة الأسباب الجذرية للأزمات المالية. التسبب في تراجع النشاط الاقتصادي والاستهلاك والإيرادات العامة؛ تقويض حماية حقوق العمال؛ وزيادة عدم المساواة.

ويجادل النقاد بأن شروط صندوق النقد الدولي تضعف بشكل نموذجي ومنهجي حقوق العمال وغيرها من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، مثل الحق في الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية والتعليم ومستوى معيشي لائق.

وهناك مؤلفات كثيرة تظهر وجود علاقة إيجابية بين عدم المساواة في الدخل والسياسات التي حددها صندوق النقد الدولي، حيث إن التفاوت في الدخل في البلدان التي تلقت قرضًا من صندوق النقد الدولي زاد بمعدل 6.5٪ سنويًا لمدة ثلاث سنوات بعد تنفيذ التدخل.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلها الصندوق مؤخرًا لتفعيل برنامج عدم المساواة، كشف تقييم أوكسفام أنه لا تزال هناك فجوات كبيرة بين خطاب الصندوق حول المساواة بين الجنسين والسياسات الفعلية التي تعزز الحد من عدم المساواة.

على سبيل المثال، وجدت منظمة أوكسفام أن المشورة بشأن السياسة الضريبية التصاعدية لا تزال تُقدم على أساس مخصص، ولا يزال تطبيق ضريبة القيمة المضافة أو رفعها توصية مميزة على الرغم من تأثيرها التوزيعي السلبي، ولم يتم استكشاف الصلة بين سوق العمل وعدم المساواة.

أما بالنسبة لنصيحة صندوق النقد الدولي بشأن الإنفاق الاجتماعي، فقد وصفتها منظمة أوكسفام بأنها "تتميز بميل إلى رؤيتها كوسيلة مساعدة للتعويض عن الآثار السلبية للتدابير الأخرى"، بدلاً من الترويج لها كسياسة رئيسية ضد الفقر وعدم المساواة.

تأثير خفض الوظائف على النساء في سوق العمل اللبناني

يحتل لبنان وفق مؤشر الفجوة بين الجنسين العالمي لعام 2021 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي المرتبة 132 من أصل 156 بلدا، والمرتبة 139 فيما يتعلق بالفجوة في المشاركة الاقتصادية والفرص للنساء، و113 في فجوة التحصيل العلمي بين الجنسين، و82 في الفجوة في الصحة والحياة، و112 في التمكين السياسي.

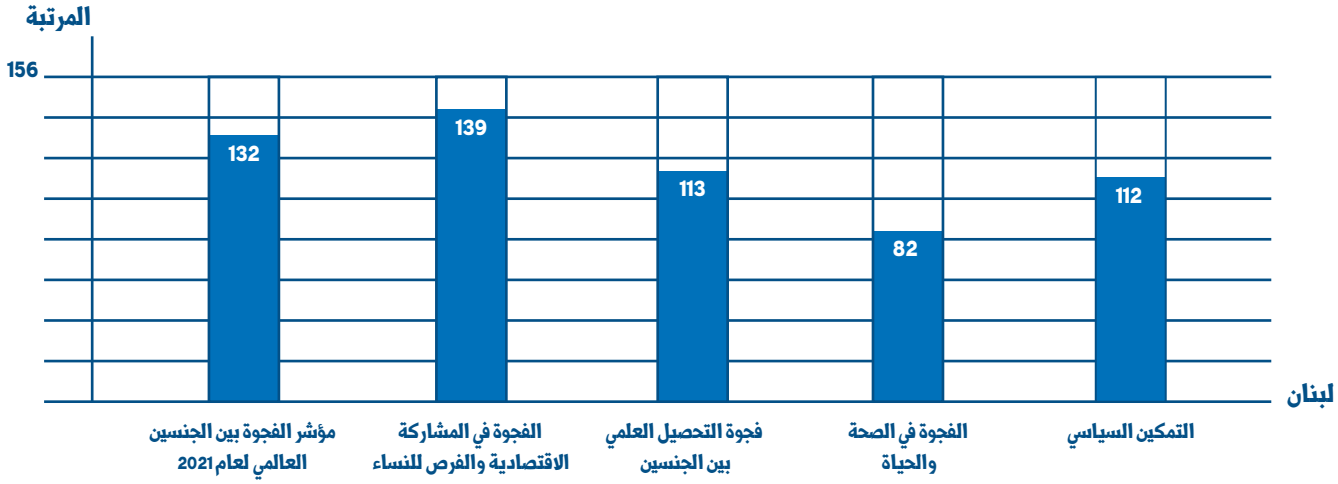

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي

وفي ظل هذه الفجوة، وخلال التفاوض مع لبنان على مستوى الموظفين حالياً، يبرز مطلب إعادة هيكلة القطاع المصرفي وما يتضمن ذلك من دمج وتغييرات في بنية القطاع، إلا أنه لم ترشح أي خطة أو تفكير لا من قبل الصندوق أو من قبل الدولة اللبنانية حول وضعية النساء في القطاع، وآليات حمايتهن، خاصة في إطار النظرية السائدة بأولوية الرجال على النساء في توفير ديمومة الوظيفة، ما يجعل المرأة غالباً في موقع التسريح لإبقاء وظيفة الرجل، أو خفض المكتسبات أو عدم التوظيف، بغض النظر عن كفاءاتها الوظيفية.

ويرد في دراسة "نساء على حافة الانهيار الاقتصادي: تقييم الآثار المتفاوتة للأزمة الاقتصادية على المرأة في لبنان" الصادرة في 2020 عن نسرين سلتي ونادين مزهر، أن "قطاع البنوك يستوعب 13 ألف امرأة بما نسبته 48٪ من إجمالي العاملين، فقدت منهن 8700 موظفة وظيفتها بعد انهيار الاقتصاد". ومن المرشح بطبيعة الحال أن يكون هذا الرقم قد ارتفع في 2022، ومرشح للصعود أكثر في الفترة المقبلة.

خفض فاتورة القطاع العام: النساء الحلقة الأضعف

في المقابل، يوصي صندوق النقد بخفض فاتورة القطاع العام عادة بما في ذلك ضبط النفقات على الأجور، ووقف التوظيف، وتسريح ما يمكن تسريحه، وفي كل هذه الوضعيات تعتبر النساء الحلقة الأضعف دوماً. إذ تعتبر الدولة أكبر صاحب عمل، والأكثر تشغيلاً للنساء في بعض الدول وضمناً لبنان، ما ينعكس مباشرة على رفع مستويات البطالة لدى النساء.

وتورد دراسة الإحصاء المركزي اللبناني "حياة النساء والرجال في لبنان صورة إحصائية 2021"، أنه في توزيع العمالة في السوق اللبناني يوجد:

وتلفت دراسة سلتي ومزهر إلى أثر الأزمة الاقتصادية على العمالة في القطاع العام، حيث لم يجر أي تعديل للرواتب، وفي الصناعات المعرضة بشكل خاص للانكماش الاقتصادي وعمليات الإغلاق والتي تميل فيها العاملات إلى التركّز بدرجة كبيرة، وعلى وجه التحديد في المصارف والصحة والتعليم، فضلا عن العمل المنزلي.

تشير هذه الدراسة إلى أن عدد العاملات في القطاع العام في لبنان يصل إلى 60 ألف امرأة بما نسبته 12.5٪ من إجمالي العاملين في القطاع.

وتستحوذ النساء على العمل في قطاع التعليم لتصل نسبتهن إلى 70٪ من إجمالي العاملين كأساتذة، وقد أدت الأزمة الاقتصادية إلى فقدان 10100 معلمة وظيفتها. فيما تشرح الدراسة أن العاملات في القطاع الصحي نسبتهن 50٪ من إجمالي العاملين، وترتفع النسبة إلى 80٪ بالنسبة إلى قطاع التمريض، و58٪ في الصيدلة و79٪ في الرعاية الصحية العمومية (دراسة سلتي ومزهر).

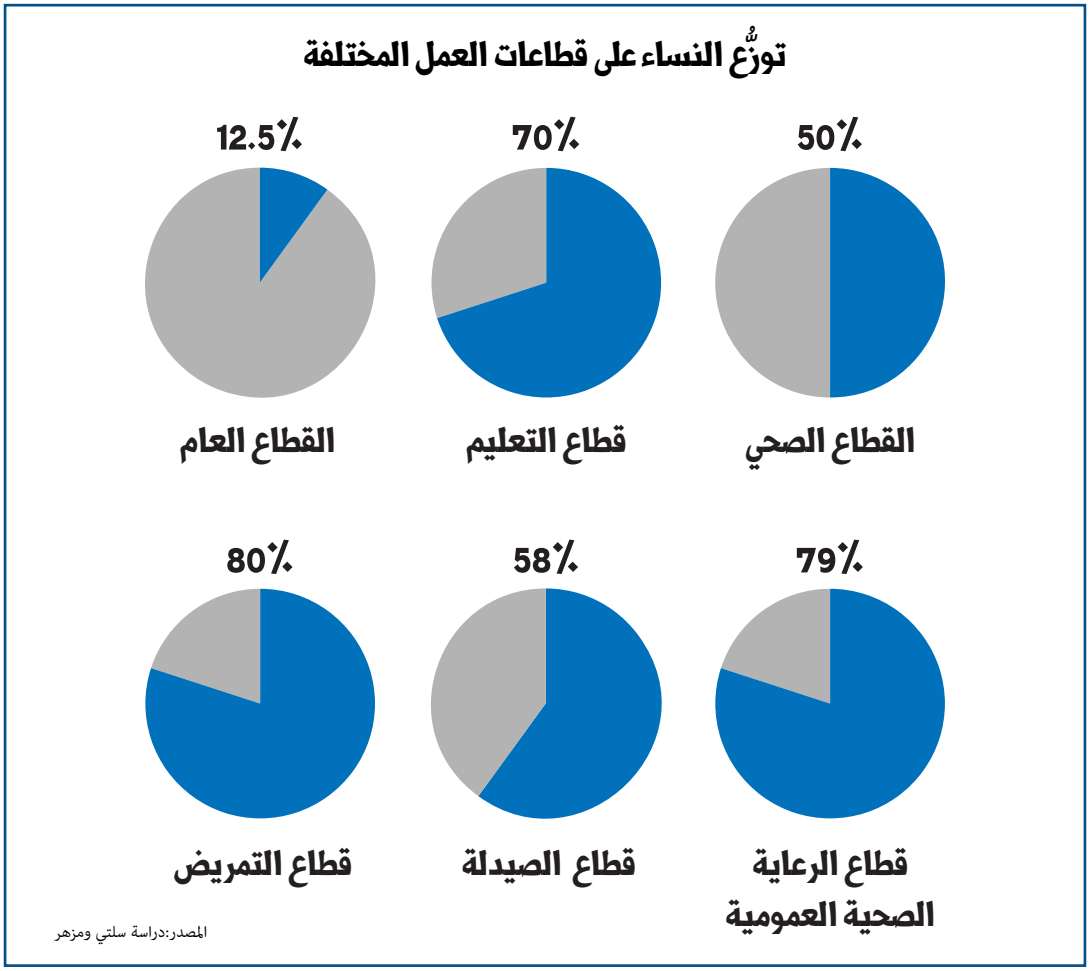

تداعيات الضرائب غير المباشرة على النساء

ومن المتوقع أن تحدث سياسات صندوق النقد تأثيرات مباشرة على النساء في سوق العمل بشكل عام، خاصة مع ارتفاع الأعباء في حال السير بزيادة الضرائب غير المباشرة. إذ أن هذا النوع من الضرائب ومنها الضريبة على القيمة المضافة مثلاً، لا يأخذ بالاعتبار خلال الاقتطاع أي فروق في الأجر أو الوضعية الاجتماعية والمعيشية للمكلّف. وفي فروق الأجر، الدفة دائماً تعادي النساء.
تشرح "أوكسفام" أن ضريبة القيمة المضافة مثلاً هي ضريبة استهلاك يتحملها جميع المستهلكين وتؤثر بشكل غير متناسب على دافعي الضرائب ذوي الدخل المنخفض، وجزء مهم منهم نساء يعملن في وظائف منخفضة الأجر أو في القطاع غير الرسمي.

تفاوت الرواتب يثقل الحمل على النساء العاملات

لإعطاء صورة عن حجم التأثير زيادة ضرائب على النساء، يمكن العودة إلى دراسة الإحصاء المركزي اللبناني، حيث تتفاوت الرواتب في الأعمال المهنية، أي التي تتطلب مهارات ومستوى تعليميا محددا، إذ يصل الأجر إلى مليون و 400 ألف ليرة للنساء، ومليون و907 آلاف ليرة للرجال.
في المرتبة الثانية، المهن الأولية التي لا تتطلب المهارات او التحصيل العلمي فإن الهوة تتمثل براتب قيمته 583 ألف ليرة للنساء، 652 ألف ليرة للرجال.
أما في أعمال الخدمات والمبيعات فمتوسط الراتب 887 ألف ليرة للنساء، ومليون و44 ألف ليرة للرجال.
ويؤثر ارتفاع الأعباء على القدرة الشرائية للأجر، ما يدفع النساء إلى التخفيف من الإنفاق على الرعاية الأسرية من الدفع على رعاية الأطفال وصولاً إلى المساعدة المنزلية، ما يقود إلى ازدياد العمل غير المدفوع الذي تقوم به النساء في المنازل، والتأثيرات المباشرة على مشاركتها في سوق العمل من جهة، وعلى ازدياد استغلال قوة عملها بشكل عام.
وكذا، تدفع عمليات التسريح وكذا الضغوط الضريبية النساء إلى اللجوء للعمل في الاقتصاد الموازي في دوامات أكثر مرونة، ما يعني ارتفاع فرص استغلالهن أكثر، إن كان من ناحية الأجر في مقارنة مع ساعات العمل أو بيئة العمل بشكل عام. وهنا، يرد في دراسة الإحصاء المركزي اللبناني (المذكورة سابقا) أنه بين عامي 2019-2018 كانت حصة العمالة غير الزراعية المصنفة على أنها غير رسمية ٪54.8 للنساء و٪53.2 للرجال.
يشير مسح أعده فريق مشترك بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة والبنك الدولي بعنوان: "المرأة في لبنان: قدرتها على الاختيار ومكانتها من الفرص الاقتصادية وتراكم رأس المال البشري 2021" إلى أن مشاركة الإناث في القوى العاملة في لبنان منخفضة للغاية (٪25 في نهاية عام 2019). تشكل الأسر اللبنانية التي تعيلها نساء ٪20 من إجمالي الأسر اللبنانية، ومن المرجح أن تكسب أقل شهريًا مقارنة بالأسر التي يرأسها رجال، ومع زيادة الضغط الضريبي فإن قيمة هذا الأجر تتضاءل بديهياً.

٪20 هي نسبة الأسر اللبنانية التي تعيلها نساء من إجمالي في لبنان

انعكاس الأزمات على فقدان وظائف النساء في لبنان

تظهر بيانات مسح الأمم المتحدة والبنك الدولي أنه في أعقاب الأزمات المتعددة التي تعرضت لها البلاد، كانت نسبة فقدان الوظائف بين النساء أعلى بشكل ملحوظ من تلك بين الرجال، ما يمكن أن يؤثر على وصول المرأة إلى الفرص الاقتصادية بطرق مختلفة؛ على سبيل المثال، أدى إغلاق المدارس بسبب جائحة COVID-19 إلى صعوبة التوفيق بين مسؤوليات العمل والرعاية، مما أدى إلى خروج النساء من الاقتصاد.
خلال أوقات الأزمات الاقتصادية والصحية، من المرجح أن تكون النساء أول من يفقدن وظائفهن حيث يتعين عليهن تحقيق التوازن بين العمل ومسؤوليات رعاية الأطفال. تشير البيانات الأولية من دراسة استقصائية شملت 327 شركة مسجلة إلى أن فقدان الوظائف يصل إلى 27٪ بين النساء منذ بداية الأزمة الاقتصادية في أكتوبر 2019، وهو أعلى بكثير مما هو بين الرجال (عند 22٪).
كذا، كشفت البيانات الأولية عن الفئات الضعيفة من السكان في لبنان خلال الأيام الأولى للأزمة الصحية أن عدد النساء اللواتي يفقدن وظائفهن أكثر من الرجال (48٪ مقارنة بـ 40٪ من الرجال)، وصرح 7٪ من النساء عن انخفاض الدخل مقارنة بـ 3٪ من الرجال.

تراجع رواتب العاملات في السوق اللبناني

في المقابل قال تقرير "تقييم تأثير الأزمات الاقتصادية و COVID-19 في لبنان" الصادر عن برنامج الغذاء العالمي 2020 إن نسبة أعلى من النساء اللبنانيات أبلغن عن انخفاضات حديثة في الدخل مقارنة بالرجال (24٪ مقابل 21٪ على التوالي). وأفاد معظم اللبنانيين الذين شملهم الاستطلاع أن الإنفاق على الغذاء تراجع، والهبوط أعلى بين النساء (28٪) من الرجال (23٪).
واقترح صندوق النقد الدولي تدابير تهدف إلى زيادة الضرائب غير المباشرة بشكل كبير مثل ضريبة القيمة المضافة والضرائب على الوقود، وزيادة طفيفة في ضريبة الدخل من الفوائد. وفي هذا الصدد، دعت منظمة أوكسفام في لبنان صندوق النقد الدولي إلى إجراء تقييم الأثر للتدابير الضريبية المقترحة وكيف ستؤثر على الفقر وعدم المساواة الاقتصادية بين الجنسين. علاوة على ذلك، يجب أن التأكد من أن أي إصلاح لضريبة القيمة المضافة يكون مصحوبًا بإعفاءات فعالة أو تصنيفات صفرية للمستهلكين الأكثر ضعفًا وللمنتجات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية للمرأة.
ولإظهار السياسات الضريبية الخاطئة في لبنان، أوردت المنظمة أنه لو كان لبنان قد فرض في عام 2010 ضريبة على الثروة الصافية بمعدل 2٪ فقط، لكان قد جمع الآن 12.8 مليار دولار، وهو أكثر من كافٍ لتغطية القروض التي تم التعهد بها (ولكن لم يتم صرفها بعد) في مؤتمر "سيدر" في باريس مثلاً.

التقشف يستهدف النساء: تهديد مزدوج للصحة والعمل غير مدفوع الأجر

تتوقع أوكسفام أن يتألف برنامج صندوق النقد الدولي في لبنان من إجراءات صارمة لضبط أوضاع المالية العامة، أي التقشف، من أجل تقليص عجز الموازنة.

فيما تشرح دراسة "سلتي ومزهر" أنه "على مستوى الاقتصاد الكلي، تعمل الحكومات في الأزمات عادة في حيز مالي ضيق للغاية وتميل إلى خفض التمويل للصحة والتعليم".
ويمكن الملاحظة هنا أن مشروع موازنة 2022 خال من الإنفاق الاجتماعي أو الصحي مع تقليص اعتمادات الجامعة اللبنانية ووزارة الصحة.

التقشف يزيد عمل النساء غير مدفوع الأجر

وتفيد شبكة النوع الاجتماعي والتنمية في بريطانيا في تقرير "تأثير التقشف على النساء 2018" الذي درس تأثيرات التقشف على النساء في عدد من البلدان وخاصة بسبب توصيات صندوق النقد، أن التخفيضات في الإنفاق العام أدت إلى خفض توفير الدولة لخدمات الرعاية وتقليص الإنفاق على خدمات الصحة والتعليم العام، تاركة النساء لتعويض النقص من خلال أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر في المنزل
وأفاد ما يقرب من ثلاثة أرباع النساء بأن واجباتهن المنزلية قد زادت بحسب تقرير "المرأة في لبنان: قدرتها على الاختيار ومكانتها من الفرص الاقتصادية وتراكم رأس المال البشري 2021"، مقارنة بـ 64٪ من الرجال؛ هذا في سياق أفاد فيه 50٪ فقط من الرجال بأنهم شاركوا في العمل المنزلي، مقارنة بـ 90٪ من النساء (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، واللجنة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة العالمية 2020).

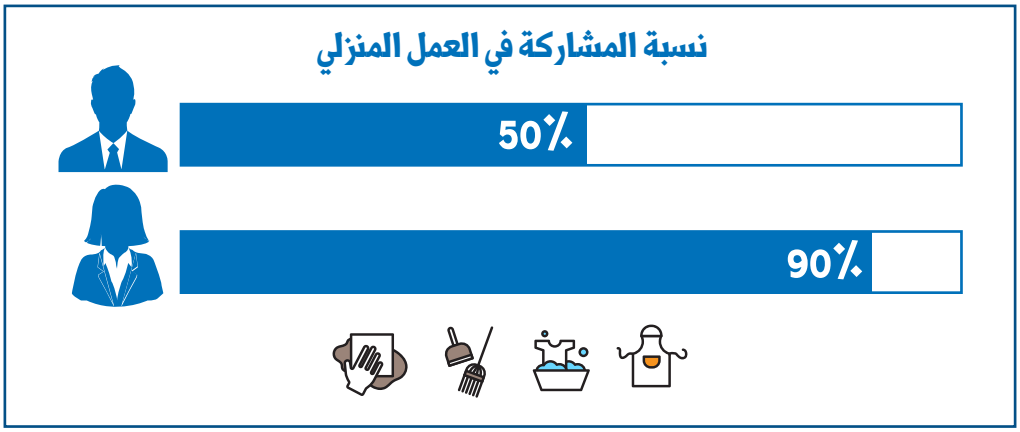

وهذا يقلل من وقت المرأة للعمل المدفوع الأجر أو النشاط السياسي أو الترفيه ويضع مزيدا من الضغط على صحة المرأة. وكتب العديد من الاقتصاديين/ات النسويين/ات ليس فقط عن الآثار السلبية للتقشف، ولكن أيضا كيف تعتمد النماذج الاقتصادية الحالية على عمل المرأة المقوم بأقل من قيمته وغير المعترف به، سواء كان ذلك يعني العمل منخفض الأجر في سلاسل التوريد العالمية، أو أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر في المنزل التي تحافظ على عمل الاقتصاد، أو هياكل المنافع الاجتماعية دون المستوى التي لا تخدم المرأة وتديم عدم المساواة بين الجنسين.
وتتحمل هذا العبء بشكل غير متناسب النساء الفقيرات اللاتي لا يملكن الموارد اللازمة لشراء الخدمات أو الرعاية من السوق.

وهذا ليس توقعاً، بل نتيجة لأرقام ظهرت في دراسة "مفهوم الرجولة: نتائج من الدراسة الاستقصائية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين في لبنان في العام 2016، والتي بينت أن أكثر من 30٪ من الآباء وأكثر من 12٪ من الأمهات يعتبرون أن تعليم الفتيان أهم من تعليم الفتيات. وحين وضع هؤلاء أمام الاختيار في ظل تناقص المداخيل، ستكون النتيجة معادية للفتيات.

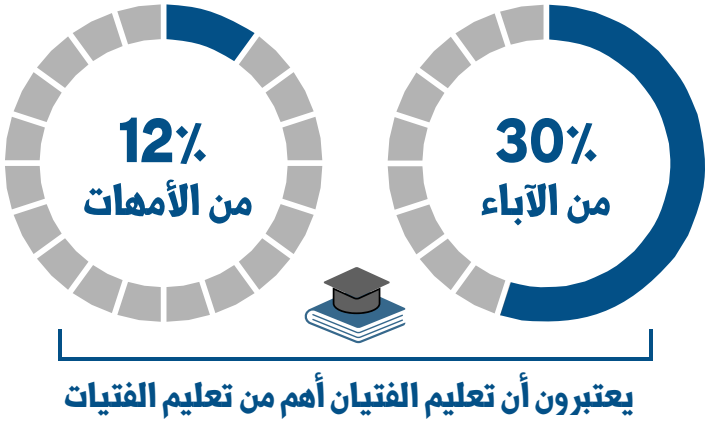

ويمكن الاستنتاج من هذه الأرقام أن المزيد من الترهل في القطاع التعليمي مع خفض الإنفاق وفق إجراءات التقشف، بموازاة تزايد الأزمات المعيشية للأسر كنتيجة لخفض الدعم والتوظيف العام وغيره، كلها عوامل ستقود إلى هبوط نسب تعليم الفتيات، وصولاً إلى تراجع فرصهن في الحصول على وظائف، ودخولهن أكثر في مجالات العمل غير المنظم.

وتقود سياسات التقشف إلى تخفيضات في الخدمات التي تدعم الناجيات من العنف. وتفيد دراسة سلتي ومزهر أعلاه أن الأزمة الاقتصادية والإغلاق بسبب COVID-19 أديا إلى تفاقم وزيادة مخاطر العنف ضد المرأة في لبنان. في المقابل تورد دراسة سلتي ومزهر أنه ضمن إجراءات خفض الإنفاق العام، تم خفض الميزانية المخصصة لشؤون المرأة والمساواة بين الجنسين، وهذا ما فعلته الحكومة اللبنانية لأول مرة في ميزانية عام 2019 ثم ألغيت بالكامل في حكومة الأزمة برئاسة حسان دياب.

تجارب عربية غير مشجعة: أرقام من مصر وتونس والأردن

تعتبر تجارب عدد من الدول العربية مع صندوق النقد غير مشجعة خاصة فيما يتعلق بقضايا النساء. يخلص تحليل "الأثر الجنساني لسياسات صندوق النقد الدولي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حالة مصر والأردن وتونس"، الصادر عن أوكسفام 2020، أنه على الرغم من أن المنطقة سجلت واحدا من أعلى مستويات عدم المساواة في الدخل في العالم، فضلا عن امتلاكها سجلا سيء السمعة في مجال عدم المساواة بين الجنسين، إلا أن برامج قروض صندوق النقد الدولي مع مصر والأردن وتونس ربما تكون قد أدت إلى تفاقم هذه التفاوتات من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة منذ عام 2012 مع الصندوق، والتي قدمت مجتمعة قروضا بقيمة 17.4 مليار دولار.

فعلى سبيل المثال، بمقارنة البيانات من السنة التي سبقت بدء برامج صندوق النقد الدولي في كل بلد مع أحدث البيانات المتاحة، وجد التقرير ما يلي:

.

تناقص فرص الرعاية الصحية للنساء

ويتفاقم تأثير تخفيضات الإنفاق العام بسبب شيخوخة النساء في لبنان حيث إن توقعات عمرها تزيد عن الرجال، مما يزيد من الضغوط عليها.
كل هذه المعطيات التي تخلقها برامج الصندوق، تعمّق أزمات النساء وتزيد من فقرهن وتبعدهن أكثر عن سوق الإنتاج وكذا عن توفير ولو الحد الأدنى من الترفيه عن أنفسهن. وبلغة الأرقام، يشير تقرير "المرأة في لبنان: قدرتها على الاختيار ومكانتها من الفرص الاقتصادية وتراكم رأس المال البشري 2021" إلى أن " ٪34 من النساء أفدن أنهن غير قادرات على تحمل تكاليف الرعاية الصحية، وهو معدل أعلى بـ 4 نقاط منه بين الرجال، كما أن الوصول إلى التأمين الصحي يمثل تحديًا كبيراً."

من النساء غير قادرات على تحمل تكاليف الرعاية الصحية

وتتمتع النساء بمتوسط عمر متوقع أعلى من الرجال ويفوق عدد الرجال بين كبار السن (+65) بخمس نقاط مئوية.
يعيش عدد أكبر من النساء فوق سن 65 بمفردهن مقارنة بالرجال في نفس الفئة العمرية (٪38 مقارنة بـ٪12
وهذا تبرز تأثيرات توصيات الصندوق المتوقع ان تكون شديدة السلبية على وضعية الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وكذا الرعاية الصحية التي تقدمها وزارة الصحة عبر الاستشفاء أو المراكز الصحية العامة. ما يدل إلى حجم الضغوط التي سيخلقها خفض الإنفاق الصحي والرعائي والدعم بشكل عام على هذه الفئة.
كذا يصيب خفض الإنفاق العام الأسر الفقيرة مباشرة، وهنا أفادت 28 و٪21 من الأسر التي تعولها نساء بأنها فقيرة مقارنة بـ 10 و٪9 من الرجال. في حين أن الأسر التي تعيلها نساء هي من بين أكثر الأسر ضعفًا في المجتمع، "تعيش على دخل منخفض للغاية وتعتمد في كثير من الأحيان على كرم الآخرين أو شبكات الدعم غير الرسمية للبقاء على قيد الحياة" (أوكسفام 2016).
فيما تشرح دراسة سلتي ومزهر أنه سيؤدي استمرار انخفاض قيمة الليرة اللبنانية والاعتماد على السلع المستوردة، إلى جانب معدل التضخم المتزايد، إلى تآكل كبير في قيمة صناديق التقاعد.
وتشكل النساء، على وجه الخصوص، أيضا نسبة أكبر من المسنين الذين لا يملكون معاشات تقاعدية، حيث تبين البيانات أنهن أقل احتمالا للعمل خارج المنزل، وعندما يقمن بالعمل، فمن المرجح أن يتعرضن للتهميش في العمل العرضي غير الرسمي. ولذلك، تواجه النساء المسنات، اللاتي ليس لديهن وسائل دعم أخرى، مستقبلا يحتمل أن يكون صعبا.

حرمان الفتيات من التعليم وارتفاع مستوى العنف ضدّ النساء

بحسب تقرير "المرأة في لبنان: قدرتها على الاختيار ومكانتها من الفرص الاقتصادية وتراكم رأس المال البشري 2021" هناك ارتباط أقوى بين مستويات التعليم ومشاركة النساء في القوى العاملة مقارنة بالرجال. لا تتغير مشاركة الذكور في القوى العاملة كثيرًا بين مستويات التعليم (من الابتدائي إلى الجامعي)، ولكن بالنسبة للنساء، تزداد معدلات المشاركة بشكل كبير مع حصولهن على تعليم جامعي.
إلا أن خفض الإنفاق العام على التعليم بموازاة المعاناة المعيشية التي تتضخم في لبنان في ظل الذكورية التي تسيطر على عدد كبير من الأسر، يهدد الفتيات بشكل جدي.

في تونس، بين عامي 2011 و2019، انخفضت حصة تمويل التعليم في الموازنة العامة من 26.6٪ إلى 17.7٪، وانخفضت حصة النفقات الصحية من 6.6٪ في 2011 إلى 5٪ في 2019.

في الأردن، انخفض الإنفاق على الصحة العامة من 5.6٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011 إلى 3.4٪ في عام 2016، في حين ارتفع الإنفاق الشخصي على الصحة. ومن المرجح أن تعوض هذه التخفيضات في الإنفاق العام بزيادة أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر للمرأة، مما يقلل من وقتها في العمل المدفوع الأجر وأوقات الفراغ والراحة.

مصر، تنفق النساء بالفعل ما معدله 30.25 ساعة أسبوعيا على العمل غير المدفوع الأجر، مما يثبت أنه لا ينبغي التغاضي عن هذه المسألة، وأن لها آثارا خطيرة على الاقتصاد الكلي.

وتؤدي تدابير التقشف، مثل خفض الإعانات، واستبدال نظم الحماية الاجتماعية الشاملة بشبكات الأمان الاجتماعي، وخفض الإنفاق العام، وزيادة الضرائب غير المباشرة، إلى تفاقم التفاوت الهيكلي ولها في نهاية المطاف آثار غير متناسبة على المرأة. فيما غياب الخدمات الأساسية الشاملة أو عدم كفاية توفيرها – ولا سيما الرعاية الصحية والتعليم والنقل – لا يعمق عدم المساواة والفقر فحسب، بل يؤدي أيضا إلى تفاقم أوجه عدم المساواة بين الجنسين، ودائماً حسب الدراسة ذاتها.

• ازدياد نسب الفقر والتضخم وتأثر النساء في سوق العمل 2019

وعند اللجوء إلى التقارير الرسمية الصادرة عن الوزارات والجهات الحكومية في كل من تونس ومصر، وعلى الرغم من تشكيك غالبية خبراء الاقتصاد بصحة الأرقام الرسمية ودقتها، إلا أنه من الممكن الوصول إلى ملامح عامة لآثار سياسات صندوق النقد على الأسر، وتصور تزايد الأعباء على النساء فيها

أ- اتفقت مصر مع صندوق النقد الدولي في العام 2016 على قرض بقيمة 12 مليار دولار بدأت أولى دفعاته في 2017، على 3 سنوات.

١- ارتفعت نسبة الفقر من 27.8٪ في عام 2015/2016 إلى 32.5٪ من عدد السكان عام 2017/2018، لتسجل 29.7٪ في العام 2019-2020 قبل بدء تأثيرات كورونا

نسبة الفقر

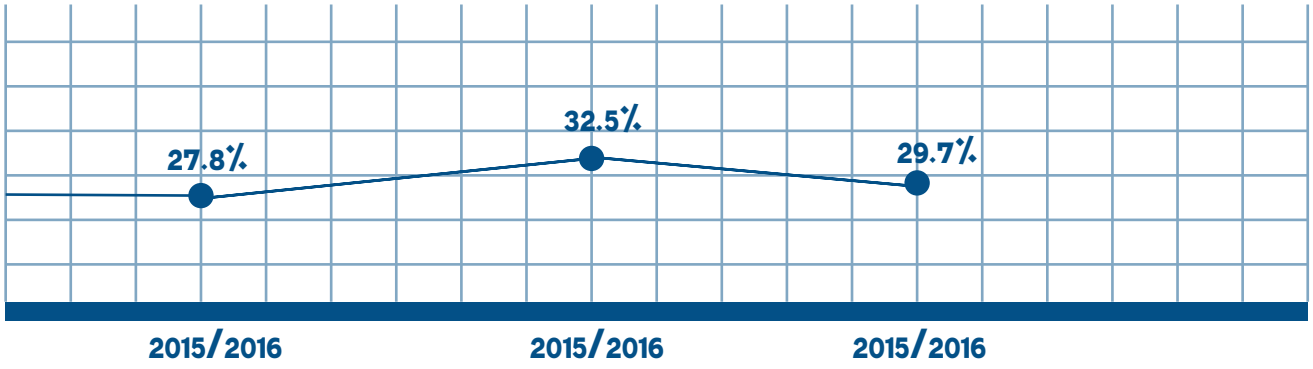

٢- ارتفعت نسبة التضخم من ٪14.5 عام 2016 إلى ٪30.7 عام 2017 ونزلت إلى ٪5.1 عام 2020 وصولاً إلى ٪12,1 لشهر مارس (آذار) 2022.

نسبة التضخم

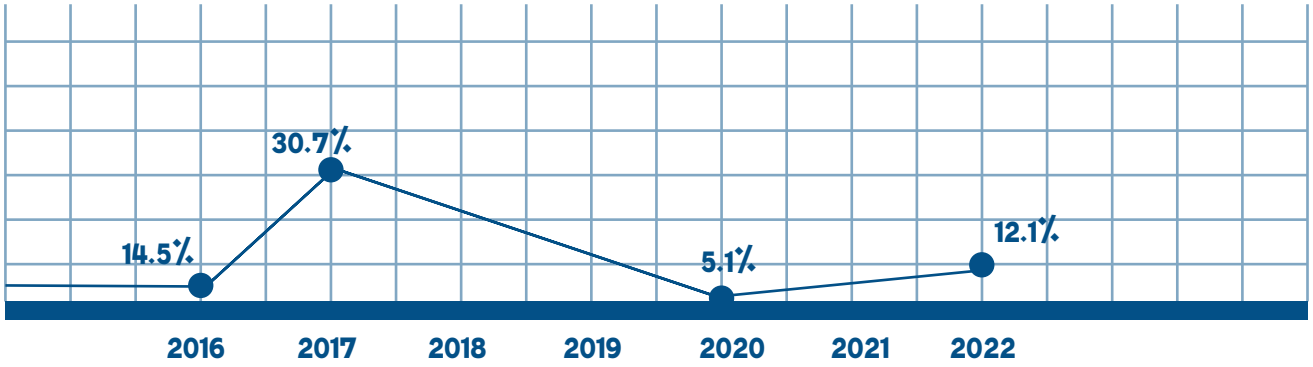

٣- سعر الجنيه هبط امام الدولار من 7.7 جنيهات عام 2015 إلى 18.94 جنيها عام 2017 وصولاً إلى 18.48 جنيهاً في مطلع أيار 2022.

سعر الجنيه

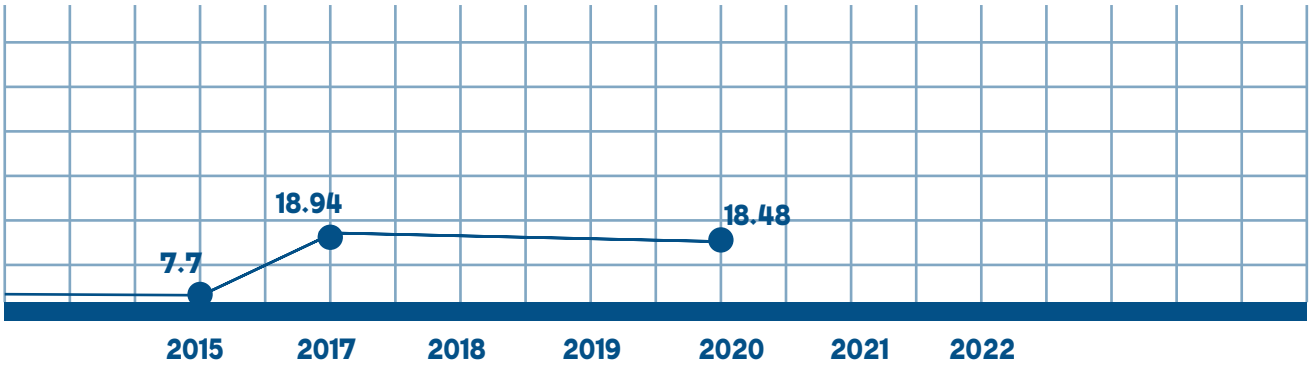

٤- سوق العمل بعد تنفيذ برنامج الصندوق: في العام 2016 كان هناك 19.986 مليون مشتغل من الذكور مقابل 5.345 ملايين من الإناث المشتغلات. في العام 2021 أصبح هنالك 22.937 مليون مشتغل من الذكور، مقابل 4.251 ملايين مشتغلة من الإناث.

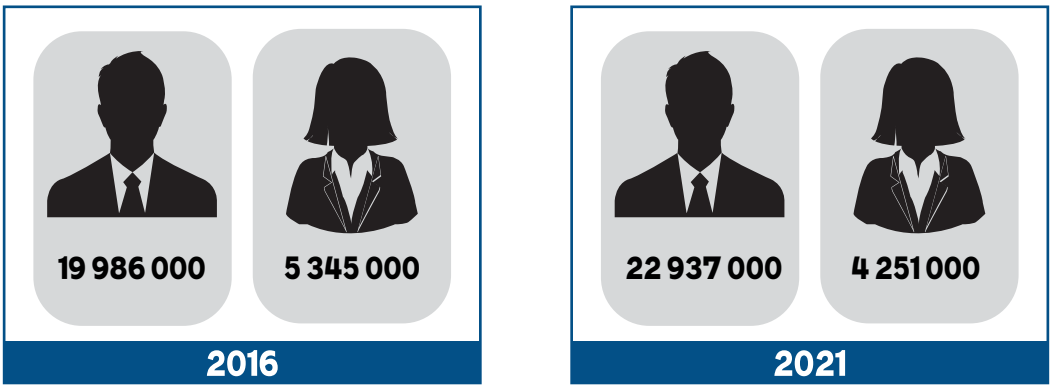

ب- وافق صندوق النقد الدولي على برنامج إصلاح اقتصادي تقدمت به تونس في العام 2012 وحصلت على قرض بقيمة إجمالي 1.74 مليار دولار يقسم على شرائح، لمدة عامين اثنين. ثم تم صرف قرض آخر في العام 2016 بقيمة 2.88 مليار دولار، يستمر على مدار 4 سنوات

١- نسبة الفقر تفاوتت بين 20.5٪ عام 2010، إلى 15.2٪ في 2019 وصولاً إلى 33٪ (4 ملايين تونسي بحسب وزارة الاجتماعية) في 2022.

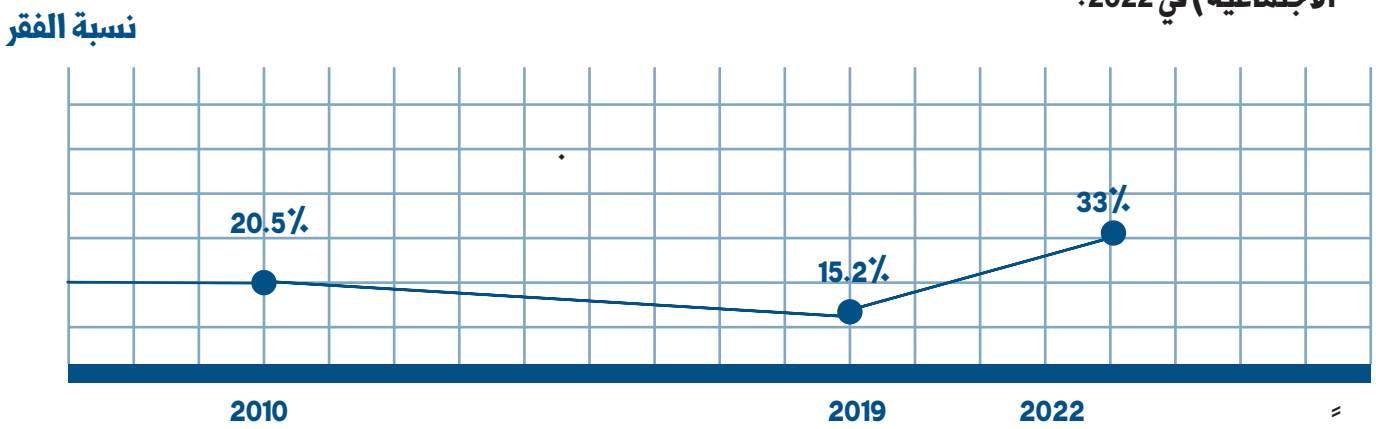

٢- انسبة التضخم ارتفعت من 4.4٪ في 2010، إلى 6.7٪ في عام 2019 وصولاً إلى 7.2 و٪ خلال شهر مارس (آذار) 2022.

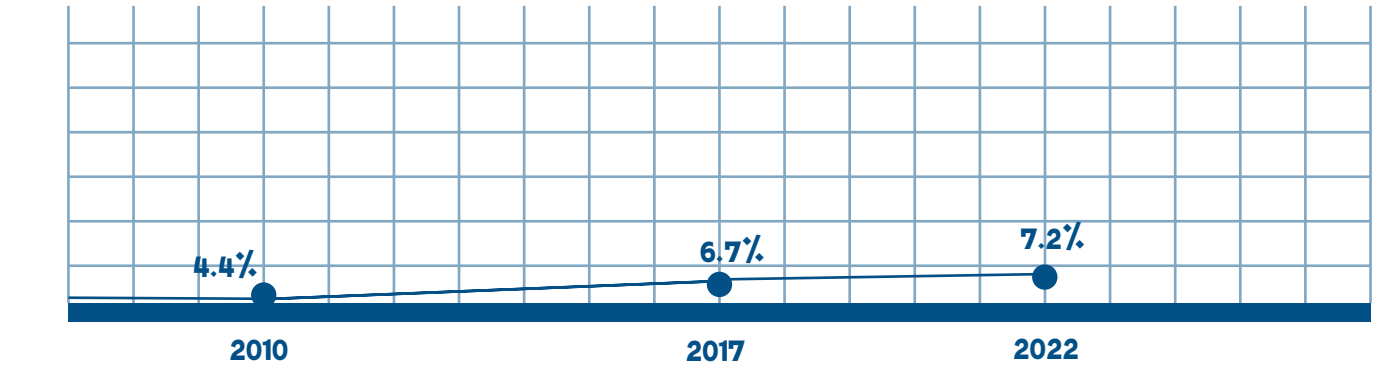

٣- سوق العمل بعد قرض الصندوق: انقسم عدد السكان العاملين إلى 2394.1 مليون ناشط بين الذكور، و745.7 ألف ناشطة بين الإناث في 2011. فيما توزع المشتغلون بين 2418 مليون مشتغل من الذكور و1010.8 مليون من الإناث في العام 2022

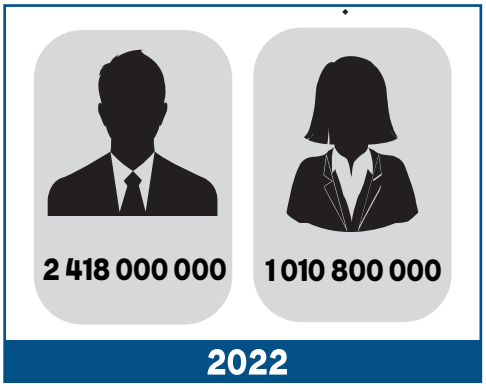

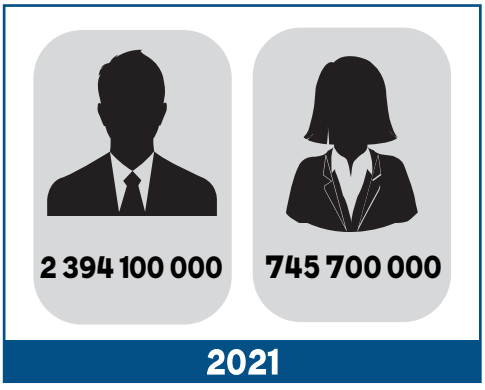

والملفت في هاتين الحالتين، أن تنفيذ سياسات صندوق النقد وكذا الحصول على قروض ضخمة لم يسهما لا في تغيير بنية الاقتصادات القائمة على التمييز ضد النساء، ولا في تحسين معيشة الأسر وضمناً النساء، لا بل أن كلتا الدولتين تسعى الآن إلى قروض إضافية من الصندوق في ظل معاناتهما من أزمة اقتصادية قاسية جداً، قد تكون جائحة كورونا والحرب الروسية على أوكرانيا زادت من حدتها، ولكنها لم تخلقها.

وفي المقابل، تشرح دراسة "من أجل عقد من الأمل وليس التقشف في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2020" الصادرة عن أوكسفام أنه "إذا نفذت الأردن ولبنان ومصر والمغرب ضرائب على صافي الثروة بنسبة 2٪ فقط من عام 2010، لكان هذا قد ولّد ما مجموعه حوالي 42 مليار دولار، أي أكثر من جميع قروض صندوق النقد الدولي لمصر والمغرب والأردن وتونس بين عامي 2012 و2019. وكان من الممكن تجنب التقشف إذ يمكن لهذا السيناريو البديل أن يمنح بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مزيدًا من المرونة في سياسات الإنفاق وأن يشهد دخول المنطقة في أزمة الفيروس التاجي مع قدر أقل من عدم المساواة، والأهم من ذلك، خدمة ديون أقل".

المراجع

١- تقرير "صندوق النقد الدولي ولبنان.. المسار الطويل"، 2020، منظمة "أوكسفام

٢- مؤشر الفجوة بين الجنسين العالمي، 2021، المنتدى الاقتصادي العالمي

٣- تقرير "تقييم تأثير الأزمات الاقتصادية و COVID-19 في لبنان"، 2020، برنامج الغذاء العالمي

٤- تقرير "المرأة في لبنان: قدرتها على الاختيار ومكانتها من الفرص الاقتصادية وتراكم رأس المال البشري، 2021، فريق مشترك بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة والبنك الدولي

٥- تقرير "حياة النساء والرجال في لبنان صورة إحصائية"، 2021، الإحصاء المركزي اللبناني

٦- تقرير "نساء على حافة الانهيار الاقتصادي: تقييم الآثار المتفاوتة للأزمة الاقتصادية على المرأة في لبنان"، 2020، نسرين سلتي ونادين مزهر

٧-تقرير "الأثر الجنساني لسياسات صندوق النقد الدولي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حالة مصر والأردن وتونس"، 2020، أوكسفام

٨- تقرير "تأثير التقشف على النساء"، 2018، شبكة النوع الاجتماعي والتنمية في بريطانيا

٩- تقرير "من أجل عقد من الأمل وليس التقشف في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، 2020، أوكسفام

١٠- تقارير مختلفة عن التضخم وسوق العمل والفقر، الإحصاء المركزي التونسي

١١-تقارير مختلفة عن التضخم وسوق العمل والفقر، الإحصاء المركزي المصري

١٢- تقرير "مفهوم الرجولة: نتائج من الدراسة الاستقصائية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين في لبنان، 2016، منظمة "بروموندو" وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وباحثين محليين